رئيس اللجنة العربية لحقوق الإنسان الدكتور هادي اليامي:

المحاكم المتخصصة نقلة نوعية في تاريخ القضاء السعودي

حقوق - خاص

أكد رئيس اللجنة العربية لحقوق الإنسان الدكتور هادي بن علي اليامي أهمية الجهود المكثفة التي تبذلها حكومة المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله- الرامية لتطوير السلطات القضائية بما يخدم الرسالة السامية التي تؤديها، ولضمان أداء الحقوق لأصحابها وفق منهجية مستقلة ومتطورة، مشيدًا بجهود وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء، وعلى وجه الخصوص الهمة التي يبذلها الرجل الذي يقف على سدة الجهازين معالي الوزير الدكتور محمد العيسى.

جاء ذلك بعد انطلاق أعمال المحاكم المتخصصة في المملكة من خلال تدشين محاكم الأحوال الشخصية في مناطق الرياض ومكة المكرمة وجدة والمدينة المنورة والدمام، مشيرًا إلى أن انطلاق منظومة المحاكم المتخصصة في المملكة تشكل أهم ثمار مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء.

وأوضح الدكتور اليامي أن اهتمام المؤسسة القضائية بالأسرة وقضاياها كأولوية قصوى كونها عماد المجتمع كان واضحًا وجليًا في هذا التوجه بإيلائها الأولوية القصوى في هذا المشروع الحيوي، إذ تعد قضايا الأسرة بتنوعها «الطلاق والخلع والنفقة والحضانة وماله علاقة بها» من أكثر القضايا التي تعرض أمام القضاء، وأن تخصيص جسم قضائي خاص بها ويحظى بالعدد الكافي من القضاة والموظفين المساندين مدعوم بمستوى عال من التدريب والاحتياجات اللازمة سيشكل ولاشك تطورًا هامًا في المنظومة القضائية برمتها.

وأضاف أن هذا التطور سيزيح حملًا كبيرًا عن كاهل القضاء العام ما يعني مزيدًا من المرونة والسرعة في نظر القضايا والحكم فيها، وسيشكل ذلك إلى جانب محاكم التنفيذ منعطفًا حاسمًا لمشروع تطوير القضاء. ويتبع ذلك كله إطلاق المحاكم التجارية والتي ستمارس مهامها كما هو متوقع بعد أربعة أشهر، وبعدها ستطلق المحكمة العمالية لتكتمل المنظومة العدلية بشكلها الجديد.

وأشار رئيس اللجنة العربية لحقوق الإنسان إلى أن الأمل يراود الجميع في توسيع نطاق المحاكم المتخصصة لتشمل جميع مناطق المملكة وأن ذلك سيكون رهن تدرج مدروس يأخذ في عين الاعتبار تهيئة العوامل البشرية والتقنية.

مجلس الهيئة يثمن قرار خادم الحرمين الشريفين بإنشاء (١١) استادًا رياضيًا

قدم مجلس هيئة حقوق الإنسان خلال جلسته الثانية والعشرين في دورته الثانية التي عقدها برئاسة الدكتور بندر بن محمد العيبان، رئيس الهيئة، لمناقشة الملفات المطروحة على جدول أعمال المجلس، الشكر والتقدير لأوامر خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله، لإصداره أمرًا ملكيًا يقضي بإنشاء أحد عشر استادًا رياضيًا على أعلى المواصفات والمعايير العالمية في مناطق المملكة على غرار ما تم إنجازه في مدينة الملك عبدالله الرياضية في جدة.

واعتبر مجلس الهيئة أن القرار يأتي امتدادًا لحرص واهتمام خادم الحرمين الشريفين على دعم شباب هذا الوطن الذين يحظون بمكانة في نفسه الكريمة، واستمرارًا لحرصه على إعطاء كل منطقة حقها من التنمية في المجالات كافة.

وثمن المجلس إعفاء المنشآت الصغيرة (٩ عمال فأقل)، مِنْ دفع المُقابل المالي (٢٤٠٠ ريال سنويًا) عن أربعة عمّال وافدين إذا تفرغ مالكها للعمل فيها، والذي يأتي في إطار الدعم المستمر من حكومة خادم الحرمين الشريفين لقطاع الأعمال، وتمكين أصحاب المشاريع الصغيرة من تحقيق آمالهم وتطلعاتهم وخلق فرص عمل أكبر وأوسع في المملكة.

وناقش المجلس خلال جلسته التقارير المرفوعة له بشأن منع العمل وقت الظهيرة في الصيف، وما تقوم به وزارة العمل من جهود لمراقبة ومتابعة تنفيذه ومعاقبة المؤسسات والشركات المخالفة، مؤكدًا أن الهيئة تثمن جهود الوزارة وتؤكد على ضرورة التزام الجميع بقرارات الوزارة في هذا الشأن، وأن الهيئة سوف تستمر في متابعة أي خرق لذلك في جميع مناطق المملكة، إضافة لتلقي البلاغات في هذا الشأن.